جدلية الدولة بين الواقع والمثال في فلسفة أفلاطون السياسية (دراسة تحليلية)

د. عطية إبراهيم اشتيوي بلقاسم

كلية الآداب / جامعة سرت / ليبيا

الملخص:

يمثل الفكر الأفلاطوني مذهباً فلسفياً متكاملاً؛ وذلك لمعالجته الواضحة لقضايا فلسفية، وموضوعات مختلفة؛ ومن ضمن هذه الموضوعات إشكالية الدولة التي شغلت مساحة واسعة واحتلت مكانة عظيمة في مذهب أفلاطون الفلسفي وغيره من الفلاسفة؛ فقد أهتم أفلاطون بقضية الدولة بصورة تفصيلية، فقدم لنا رؤية واضحة عن مفهوم الدولة، ونشأتها، وتكويناتها، وكمالها، وتدهورها؛ من خلال دراسة فلسفية لا نجدها في المذاهب السابقة عليه.

فقد أشارت محاورات أفلاطون: الجمهورية، والسياسي، والقوانين بصورة مباشرة؛ إلى المسألة السياسية؛ إذ كان تصوره أن المشكلة الفلسفية الحقيقية تقع في صميم قيم المجتمع الإنساني الأخلاقية، والمعرفية، ومؤسساته السياسية والقضائية والاقتصادية، والتربوية، والتعليمية؛ التي تحتاج إلى إعادة بناء جذري بغية قيام منظومة من القيم كاملة ومثالية؛ فكافة الحقائق في رأيه كأنه في عالم المثل؛ وقد كان علم السياسة في رأيه هو القدرة على العودة إلى عالم المثل واستلهام حقائق العالم المادي وقواعد وأسس الحكم الفاضل؛ لذلك كانت فلسفته واقعة بين دولة فاضلة واعي باستحالتها،ودولة واقعية مدرك لعيوبها، ولشرورها؛ متجهاً إلى دولة الدستور والقانون ممكنة التحقق.

لهذا اعتمدنا بصورة أساسية في معالجة إشكالية البحث على ما جاء في هذه المحاورات؛ من أفكار وآراء سياسية؛ حيث تناولنا في هذا البحث الموسوم بجدلية الدولة بين الواقع والمثال في فلسفة أفلاطون السياسية؛ مقدمة عرضنا فيها توضيح بسيط لموضوع الدراسة وأهميته البحثية، وإشكاليته، وتساؤلاته الرئيسة، وأيضاً تطرقنا للهدف من هذه البحث، والمنهج المستخدم فيه.

ثم قُسِّمَ البحث إلى أربعة مباحث: حيثُ تناول المبحث الأول: مفهوم الدولة من حيث نشأتها ومكوناتها؛ وتناول المبحث الثاني: أبعاد الدولة المثالية من حيث مفهوم العدالة وشخصية الحاكم الفيلسوف والمراحل التي يجب أن تمر بها عملية التربية والتعليم في الدولة

الكاملة، أما المبحث الثالث تناول: إشكالية تدهور الدولة وتعاقب الحكومات؛ أما المبحث الرابع تناول: دولة الدستور والقوانين وضرورتها؛ وبعد ذلك الخاتمة التي جاءت: بجملة ما انتهينا إليه من نتائج.

المقدمة

إنَّ التفكير في مفهوم الدولة قديماً وحديثاً ومعاصراً يقودنا إلى معرفة حقيقية عن ماهية الدولة؛ فمفهومها بالتأكيد قد أختلف من عصرٍ لأخر، ومن مفكرٍ لأخر؛ ولكن يبقى المحور الرئيس لمفهوم الدولة وغايتها هو دمج الأفراد في مؤسسة أو منظومة من النظم، والقوانين، والقيم، التي تنصهر مع بعضها البعض في علاقات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية؛ لإشباع جميع الحاجات الضرورية للأفراد؛ وهذا لا يكون إلاَّ عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الثروات، والتوسعات، والسيطرة على الموارد الطبيعية لتحقيق السعادة والحياة الكريمة للمواطن.

إنَّ الهدف الطبيعي والأساسي من وجود الدولة لم يكن شقاء الإنسان بل سعادته، ولكن كيف يتحقق ذلك؟ وما هو الشكل الأفضل للدولة، والنظام الأمثل، والحكم الأصلح، والحاكم العادل الذي يمكنه أن يحقق الفضيلة والسعادة للمواطن؟ وما أنجع النظم السياسية، والقوانين العادلة، والقيم الأخلاقية؛ التي يمكن من خلالها تحقيق فضيلة وقوة الدولة وكمالها داخلياً وخارجياً؟ كيف تتجنب الدولة الوقوع في فوضى الثورات ومأزق الحروب الأهلية، ومشكلة الصراع على السلطة؟ كيف تجنب الدولة نفسها الوقوع في فخ المؤامرات الخارجية، وكيف تحصن نفسها ضد الأطماع الاستعمارية. كيف تواجه الدولة المشكلات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تعصف بها؟

إنَّ إبداع نظام حكم وحكومة وشكل حقيقي كامل ومثالي للدولة ليس بالأمر السهل، كما أن إقامة الدولة بناءً على طموحات سلطوية وإدارتها وفق غايات، وتطلعات فردية، ورغبات، وأهواء الحكام، والحكومات هو ما سيؤدي إلى وقوعها ضحية الفوضى، والأزمات، والأطماع الخارجية.

فالسلطة ليست غاية في حد ذاتها؛ بل هي وسيلة لتحقيق غاية، هذه الغاية ينبغي أن تكون فاضلة باعتبار أن قوة الدولة تكون بمقدار ما تحققه من فضيلة وعدالة على المستوى العام.

لا نريد هنا أن نخوض كثيراً فيما ينبغي أن تكون عليه الدولة، فقد خاض الكثير من الفلاسفة والمفكرين في هذا الموضوع؛ حتى أصبح هناك علم في السياسة يحدثنا عن الكثير من النظم السياسية التي مرت بها الدول على مر التاريخ الإنساني؛ وعن النظريات، والأفكار السياسية، التي أنتجها وأبدعها الفكر الإنساني عبر عصورٍ مختلفة.

ويُعَدُّ هذا البحث دراسة تحليلية لجدلية الدولة بين الواقع والمثال في فلسفة أفلاطون السياسية؛ فقد عاصر أفلاطون الكثير من الأحداث والأنظمة السياسية التي مرت على بلاده اليونان وبالتحديد أثينا؛ والشعوب الأخرى؛ التي أدت به في النهاية إلى كتابة محاوراته: الجمهورية، والسياسي، والقوانين التي تناولت شخصياتها المسائل الفلسفية، والتصورات السياسية، التي تتجادل حول الجوانب المتعارضة لموضوع ما، ففي رأي أفلاطون أن احتكاك العقول الحية هو الذي يولد الحقيقة[1].

ولقد كانت مشكلة الدولة من المشاكل المهمة، التي لعبت دوراً رئيساً في تلك المحاورات؛ التي أقام أفلاطون من خلالها مذهباً في الأخلاق وتصوراً للسياسة يعتمد على سقراط [2]– الشخصيّة الرئيسة والمحورية في معظم المحاورات التي تتخذ طابعًا مثاليًّا، كما تتضح من خلال نظريته في الصُوَر المعقولة أو المُثُل التي هي أساس فلسفته.

ولقد تجلت المشكلة السياسية في تلك المحاورات من خلال نظرية أفلاطون في المثل التي تؤسس مدينته الفاضلة؛ حيثُ وضع أمامنا صورة لما ينبغي أن تكون عليه الدولة من مثال وفضيلة؛ وليس الدولة كما هي موجودة– دولة تبنى على أساس الفكر والعقل لتتحقق فيها الفضيلة والعدالة متجاوزاً بذلك أراء المفكرين الواقعية؛ وتحدث عن السياسة من خلال تحديد من هو الحاكم الفاضل للدولة أو الحكومة الأمثل؛ ثُم تحدث عن أشكال الدولة، والأنظمة السياسية التي تمثل كل واحدة منها مستوى من الطبيعة الإنسانية في الفرد؛ حيثُ ربط بينها وبين قوى النفس الإنسانية: العقلية، والغضبية، والشهوانية، وذهب إلى ذّكر عوامل تدهور الدولة من حكومات صالحة إلى حكومات فاسدة، كما قدم لنا تصوراً لدولة الدستور والقوانين الناشئة عن حكمة وتعقل؛ التي تلقنها وتشرعها الحكومة لصالح الدولة و استمراريتها؛ كما أهتم بمفهوم العدالة وشروط تحققها في دولة المدينة، وأيضاً مفهوم التربية والتعليم للرجل والمرأة على السواء ومراحلها، ومفهوم الملكية، ومفهوم الدستور وضرورة وأهمية القوانين؛ فكانت محاوراته مساهمة فكرية، ومحاولة في الإصلاح السياسي والاجتماعي

والاقتصادي؛ أتسمت في الجمهورية بالمثالية وفي القوانين بالواقعية.

لهذا تتمحور مشكلة البحث الرئيسية في السؤال عن كيف استطاعة أفلاطون استلهام قواعد وأسس الحكم الفاضل في الجمهورية، وحكم القانون والدستور في القوانين؟

كما وضِعَ هذا البحث وجهاً لوجه أمام عدة إشكالات أو تساؤلات أخرى يمكن إجمالها فيما يأتي:

- كيف حدد أفلاطون مفهوم الدولة من خلال علاقتها بقوى النفس الإنسانية؟ وما الهدف من وجود الدولة؟ وما الغاية التي تتحتم على الدولة أن تحققها؟

- كيف استطاع أفلاطون أن يُبدع مبادئ تربوية وأسس تعليمية، ومعرفة فلسفية للمواطنين عن طريقها تصبح الدولة فاضلة في الجمهورية، وعادلة في القوانين؟

- كيف أصبحت دولة الدستور والقوانين عند أفلاطون ضرورية؟ وكيف أصبحت تمثل الأمل في دفع الحياة الواقعية نحو السلم والأمان والوحدة بين الدولة والأمة؟

وتكمن أهمية البحث في جدلية الدولة عند أفلاطون في أن منهجه في الفكر السياسي أستطاع من خلاله بناء علاقة بين الفرد والدولة، وبين الحاكم والمحكومين، كما توصل عن طريقه إلى ما يجب أن تكون عليه الدولة من عدالة اتجاه مواطنيها؛ وأيضاً تحديد متى تكون الدولة صالحة وفاضلة؛ ومتى تتعاقب عليها الحكومات وتتدهور.

ويُعَدُّ هذا البحث محاولة للاستفادة من التجارب الفكرية التي خلدها التاريخ، وذلك من خلال مراجعته باستمرار بالتحليل، والنقد، والمقارنة؛ وهو ليس عرضاً تاريخياً لفكر فلسفي بقدر ما هو قراءة متواضعة لجدلية الدولة في فلسفة أفلاطون السياسية؛ فقد قيل: أن التاريخ كله تاريخ معاصر؛ حيثُ أن فكر أفلاطون السياسي يعتبر تجربة حيوية باستمرار، ويمكن من خلاله معرفة التحولات والتغيرات السياسية التي مرَ أو يمكن أن يُمر بها أي كيان سياسي؛ فلا غنى عن هذا الفكر الفلسفي، والسياسي في دراسة أي نظام سياسي قديم أو حديث أو معاصر؛ وهذا سيتضح من خلال ما سنعرضه من أفكار وأراء لأفلاطون حول مفهوم الدولة، وأنواع الحكومات، وأهمية وضرورة القانون أو الدستور.

أما عن المنهج المستخدم في هذا البحث فهو: المنهج التحليلي؛ نظراً لتناسبه مع طبيعة هذا البحث والهدف منه وهو تقديم قراءة تحليلية لجدلية الدولة في فلسفة أفلاطون السياسية.

وفيما يتعلق بخطة البحث، فقد قُسِّمَ إلى أربعة مباحث، ينطوي كل منها على عدة أقسام أو فقرات:

المبحث الأول: مفهوم الدولة عند أفلاطون.

المبحث الثاني: أبعاد الدولة المثالية.

المبحث الثالث: تدهور الدولة وتعاقب الحكومات.

المبحث الرابع: دولة الدستور والقوانين.

وفي النهاية يتضمن البحث خاتمة تحوي النتائج التي تم الوصول إليها.

أولاً: مفهوم الدولة عند أفلاطون

1- أفلاطون ودولة المدينة:

ولد أفلاطون مابين عامي (328 ق. م- 348 ق. م) في أثينا لعائله أرستوقراطية، وتنحدر أمه من نسل المشرع الأثيني الكبير صولون، وكلمة أفلاطون كنية تعني ذا الكتفين العريضتين، أما اسمه الحقيقي فهو أرستوكليس؛ وأفلاطون من حيث تكوينه العلمي والفلسفي فقد تثقف كأحسن ما يتثقف أبناء طبقته؛ حيث درس في شبابه الشعر وقرأه على الخصوص هوميروس، واستطاع أن ينظم الشعر التمثيلي، كما درس كل العلوم المتاحة في عصره، وأظهر ميلاً خاصاً إلى العلم الرياضي ثم اتجه إلى دراسة الفلسفة على يد أقراطيلوس أحد أتباع هرقليطس، وعندما بلغ سن العشرين اصطحبه شقيقاه أديمنت وأغلوقون- وهما محدثا سقراط في الجمهورية- إلى سقراط فتعرف عليه، وأعجب به، ولما ناهز الثالثة والعشرين من عمره- في عام 404 ق.م- أراد نفر من أهله وأصدقائه بعد أن اغتصبوا الحكم بمساعدة إسبرطة أن يعينوه في منصب سياسي، ولكنه رفض ما عرضوه عليه وآثر الانتظار؛ لكي يدرس بعين فاحصة حقيقة الصراع السياسي الذي كانت تحياه أثينا في ذلك الوقت؛ حيثُ كان الحكم بالمدينة يتنازعه نظامان: النظام الديمقراطي، والنظام الأوليغارشي المستبد، وفي سنة 404 ق. م كان كريتياس وهو من أقارب والدة أفلاطون على رأس حكومة أثينا الثلاثيين، التي ما لبثت أن تخلت عن الحكم لحكومة ديمقراطية- في عام 403 ق. م- وهي التي حاكمت سقراط وأدانته وأعدمته في عام 399 ق.م؛ ممَّا أثار سخط أفلاطون فيئس من السياسة، وأيقن أن الحكومة العادلة لا ترتجل ارتجالاً، وإنما يجب التمهيد لها بالتربية والتعليم(3).

ولقد كان لإعدام سقراط بالسم وقعاً كبيراً على أفلاطون؛ حيث غادر أفلاطون أثينا غاضباً على الحكومة الديمقراطية وهو في الثامنة والعشرين من عمره، كما كان "من أهم

الأسباب التي دفعت به إلى حياة العزلة، ثم إلى حياة السفر والترحال فيما بعد"[4]؛ فجال عدة مدن حيث سافر إلى مصر، ثم إلى جنوب إيطاليا، التي كانت تُعتبَر آنذاك جزءاً من بلاد اليونان القديمة، وهناك التقى بالفيثاغوريين، ثم انتقل من هناك إلى صقلية؛ حيث قابل ديونيسوس ملك سيراقوصة المستبد، على أمل أن يجعل من هذه المدينة دولة تحكمها الفلسفة، لكنها كانت تجربة فاشلة، سرعان ما دفعته إلى العودة إلى أثينا؛ حيثُ أسَّس مدرسة للفلسفة والعلوم وهو في الأربعينيات من عمره أي:-في عام 387ق.م- على أبواب المدينة في أبنية تطل على بستان أكاديموس فسُميت لذلك بالأكاديمية، أنشأها جمعية دينية علمية وكرسها لآلهة الشعر وأقام فيها معبداً، ونزل لها عن الأبنية ومحتوياتها، وظل يعلم فيها ويكتب أربعين سنة ما خلا فترتين قصيرتين سافر فيهما إلى سيراقوصة؛ الأولى: سنة 367 ق. م، والأخرى: سنة 361 ق.م[5]؛

وكانت هذه المدرسة بمثابة تمهيداً لتأسيس مدينته الفاضلة في ظلِّ حكم ملكها الجديد ديونيسيوس الشاب، ففشل أيضًا في محاولاته، مما أقنعه بالاستقرار نهائيًّا في أثينا؛ حيث أنهى حياته محاطًا بتلاميذه؛ وكان أرسطو أبرز هؤلاء التلاميذ.

وتعتبر التجربة الديمقراطية لدولة المدينة[6].التي عاش في رحابها أفلاطون من العوامل الأساسية التي تشكل الإطار العام لفكره السياسي؛ وكانت أهمية النظام السياسي في تلك الحقبة من تاريخ أثينا تكمن في أن سكان هذه المدينة تمكنوا من إقامة نظام يقوم على مفاهيم جديدة للعدالة، والمساواة، والديمقراطية؛ حيثُ كان النظام السياسي في أثينا يتكون من المؤتمر العام أو الجمعية العامة التي تتولى السلطة التشريعية، ومجلس الخمسمائة الذي يتولى السلطة التنفيذية، و المحاكم والقضاة الذين يمثلون السلطة القضائية، كما أن الوحدة السياسية لدولة المدينة كانت تنطوي على ثلاث فئات اجتماعية وهي:

أ- المواطنون: ويشترط فيهم أن يولدوا لأب وأم ينتمون لنفس المدينة، وتتمتع طبقة المواطنين دون غيرها بالحق في ممارسة كافة الحقوق المدنية والسياسية بمجرد بلوغهم سن الثامنة عشر.

ب- الأجانب: وهم من لم يولدوا لأبوين من مواطني المدينة، وهم لذلك محرومون من ممارسة أية حقوق سياسية داخلها، وهم كل من يعيش في المدينة بصفة دائمة أو مؤقتة من الأحرار ولا يحمل جنسيتها.

جـ- الأرقاء: وهم لا يتمتعون بأية حقوق سياسية ولا حتى إنسانية، وذلك على الرغم من كونهم عماد اقتصاد المدينة، فهم يمثلون الفئة الأضخم عدداً والقائمة على العملية الإنتاجية، فكان منهم الأطباء والمدرسون والموسيقيون وخدم المنازل والحرفيون... إلخ[7].

ولقد عاصر أفلاطون في دولة المدينة مجموعة من الأحداث كان أهمها (حرب البولوبنيز 431- 404 ق.م) بين أثينا وإسبرطة؛ التي أُثِيرَتْ بعد نهايتها عدة تساؤلات بشأن مدى الانسجام الداخلي للنظام السياسي في أثينا، ومدى نجاعة هذا النظام في إدارة دفة الحرب مع الأعداء، وكذلك فساد الديموقراطية الأثينية مع كل ما رافقها من توتر، وكذلك تلاحق الاضطرابات، حيث تعاقب على حكم أثينا نحو ثلاثين مستبد ذاق خلالها شعب أثينا مختلف أنواع القهر والامتهان؛ ولقد حاول أفلاطون كالعديد من شبان محيطه، المشاركة في الشؤون العامة للمدينة: لكن نظام حكم الثلاثين؛ ومنهم (عمه كرميدس CHARMIDE وابن عم أمه كريتياسCRITIA)- الذي ظهر على أثر هزيمة أثينا، حَطّم سريعاً الآمال التي بناها أفلاطون الشاب من حوله؛ فصدم في الواقع، إلا أن عودة الديمقراطية وسط جو من الهدوء، بعد بضعة أشهر، أعادت إليه الأمل، ولكن ها هي الديمقراطية تحكم على سقراط بالموت؛ فكانت الصدمة الثانية للشاب الذي كان يرى في سقراط مثله الأعلى، وكانت لهذه الصدمات إلى جانب الرحلات التي قام بها؛ الأثر الكبير في صقل أفكاره وإخصاب خياله بالعديد من المفاهيم المستوحاة من تجارب الشعوب الأخرى؛ الأمر الذي جعله يتجه بفكره إلى إقامة تصور مثالي للدولة؛ فيقول: أخيراً فهمت أن كل المدن الحالية تُحْكَم بطريقة سيئة، لأنه لا أمل تقريباً في شفاء تشريعاتها بدون تحضيرات نشيطة تتضافر مع ظروف مواتية: لذلك كنت مدفوعاً بشكل لا يقاوم لمدح الفلسفة الحقيقية، وإعلان أن على هديها فقط يمكن أن نتعرف على أين تكمن العدالة في الحياة العامة، وفي الحياة الخاصة؛ إن المصائب لن تتوقف إذن بالنسبة للناس قبل أن يصل للسلطة عرق من الفلاسفة الأنقياء والحقيقيين، أو أن يأخذ رؤساء المدن، بفضل نعمة إلهية، بالتفلسف حقيقة[8].

لقد أنتقد أفلاطون الوضع الديمقراطي الذي كان يسود أثينا في ذلك الوقت، وأرجع فساد الديمقراطية وانهيار دولة المدينة إلى جهل رجال السياسة وعدم كفايتهم، كما أنتقد الصراع الحزبي وما تميز به من أنانية تؤدي إلى إعلاء مصلحة فئة من الفئات على مصلحة الدولة

نفسها، وقد أرجع عدم الاستقرار في نظام المدينة السياسي إلى تضارب المصالح الاقتصادية بين الملاّك والمعدمين، مما جعله يتوجه إلى إلغاء نظام الملكية الفردية، وأن يكون تعليم المواطنين موجهاً نحو تقديم الصالح العام على أي اعتبار آخر، ولا يقل هذا أهمية عن تثقيف الحكام أنفسهم، فغاية العمل السياسي بالنسبة لأفلاطون هي خلق الظروف الصالحة لتربية المواطن اليوناني، عن طريق إصلاح النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والتربوي في دولة المدينة حتى يكفل لها السلامة في الداخل والخارج[9].

2- نشأة الدولة:

يقومً مفهوم الدولة عند أفلاطون على أساس أنها: "تنشأ لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه، وافتقاره إلى معونة الآخرين... ولما كان كل إنسان محتاجاً إلى معونة الغير في سد حاجاته، وكان لكل منا احتياجات كثيرة، لزم أن يتألب عدد عديد منا، من صحب ومساعدين، في مستقر واحد؛ فنطلق على ذلك المجتمع أسم مدينة أو دولة"[10].

فأساس وجود الدولة عند أفلاطون هو التعاون بين الأفراد لقضاء حاجاتهم الضرورية؛ حيثُ تآلف الناس أولاً جماعات صغيرة تعاونت على توفير المأكل، والمسكن والملبس، ثم تزايد العدد حتى ألفوا مدينة، فلم تستطع أن تكفي نفسها بنفسها، فلجأت للتجارة والملاحة؛ هذه المدينة الأولى مدينة الفطرة، لا يعرفون الفاقة ولا الحرب؛ ولكن هذا العصر الذهبي أنقضى يوم فطن الناس إلى جمال الترف والفن فنبتت فيهم حاجات جديدة واستحدثوا صناعات لإرضائها؛ وضاقت الأرض بمن عليها فنشبت الحروب وتألفت الجيوش هذه المدينة الثانية هي المدينة المتحضرة، وهي عسكرية[11].

ولكي يكون البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة قوياً رأى أفلاطون أنه يجب أن تبنى الدولة كالجسد، وعلى كل عضو أن يفعل واجبه في هذا الجسد- أي: أن يؤدى ما يطلبه الهدف الجماعي- فأجزاء الدولة يجب أن تخضع للكل لا العكس، هذا هو السبيل الوحيد للنظام[12]؛ فالمدن والحكومات عنده طبيعية تماماً مثل البشر حيثُ أنه هناك تطابق بين العناصر التي تتألف منها المدينة والعناصر التي تتألف منها نفس الإنسان الفرد؛ والعدالة أو الفضيلة أو الأخلاق في المدينة تشبه نظريتها في الفرد[13]؛ فالفرد عبارة عن صورة مصغرة للدولة، والدولة هي الهيكل الضخم لهذا الفرد؛ أي هي المجتمع الموحد المعني بالحياة الإنسانية ككل؛ وأنه لتحقيق العدالة في الفرد والمجتمع لابد من معرفة ما تتصف به النفس الإنسانية

من قوى، وما يتعلق بهذه القوى من تقسيم طبقي للمجتمع، وما يتعلق بهذا النظام الطبقي من وظائف، ومهام أساسية، وما يترتب عن هذه الوظائف من نتائج؛ إذ يعتمد صلاح النفس والجسم والدولة على الانسجام المتوازن الذي يتحقق عندما يقوم كل عنصر بأداء وظيفته المناسبة.

3- مكونات الدولة:

يرى أفلاطون أن الدولة مكونة من عدة أفراد؛ وهؤلاء الأفراد مختلفون من حيث الطبيعة، وهذا الاختلاف يرجع في النهاية إلى الاختلاف الذي نلاحظه في النفس الإنسانية، التي تتألف من ثلاث قوى ترتبط فيزيولوجياً بالجسم الإنساني، القوى العاقلة، والقوى الغضبية، والقوى الشهوانية؛ وكذلك الحال في الدولة حيثُ نجد بينها وبين النفس الإنسانية شبهاً قوياً، فالدولة تنقسم: إلى ثلاثة أقسام بحسب انقسام الأفراد بمقتضى سيادة إحدى هذه الملكات عندهم على الأخرى؛ فهناك طبقة تسودها القوة العاقلة، وثانية: تسودها القوة الغضبية، وثالثة: تسودها القوة الشهوانية؛ فمن تغلب فيه العقل أنتسب إلى طبقة الحكام التي تمثلها طبقة الفلاسفة، ومن تغلبت فيه القوة الغاضبة التي تتمثل فيها فضيلة الشجاعة أنتسب إلى طبقة رجال الجيش المختصة بالدفاع عن الدولة خارجياً وداخلياً، ومن تغلبت فيه الشهوة أنتسب إلى طبقة الزراع والتجار والصناع المختصة بتحقيق المنافع المادية المختلفة؛ فالدولة ما هي إلا فرد إنساني مكبر؛ أي أن المجتمع صورة مكبرة للنفس الإنسانية، وكذلك الحال حينما تُناظر طبقات الدولة بطبقات الوجود؛ فالوجود إنه إما وجود الصورة، وإما وجود التصور الصحيح، وإما وجود المحسوسات؛ وهذه تناظر الطبقات الاجتماعية التي رأيناها[14].

لم يكن هذا التقسيم الطبقي للدولة بالنسبة لأفلاطون وراثياً، بل كان وفقاً للاستعدادات الفطرية والمؤهلات الطبيعية في الإنسان والمجتمع، فكل فرد يولد في جماعة ينتفع بأعلى أنواع التدريب الذي يتلاءم مع طبيعته، ويرتقي فيها كل فرد على مراكز الدولة التي تؤهله لها أعماله واستعداداته وتجربته والتعليم الذي تحصل عليه؛ ليشغلها بجدارة، ولكي يقنعنا أفلاطون بصحة أن الطبيعة هي التي فرضت هذا التقسيم الطبقي، لجأ إلى استخدام الأسطورة؛ إذ يستند إلى أسطورة يرويها على لسان سقراط تعرف بأسطورة المعادن؛ وتقول: الأسطورة" أنتم أخوة والله شكلكم بطريقة متباينة مع ذلك؛ مزج البعض بالذهب، فحازوا

لذلك الشرف الأعظم، وصنع آخرين من الفضة؛ ليكونوا مساعدين، وأنشأ آخرين من النحاس والحديد ليكونوا زراعاً وحرفيين"[15]؛ أي: أن الحكام بحكم الطبيعة دماؤهم من ذهب، والجنود والأعوان دماؤهم من فضة، والصناع والتجار والزراع دماؤهم من نحاس أو حديد.

كما أن هذا التقسيم في رأي أفلاطون لم يقف عند حدود الدولة، بل تعداه إلى أن الشعوب والأمم هي أيضاً تنقسم إلى طبقات تنتمي إلى مراتب الوجود الحقيقي وغيره؛ من خلال قوله: "لنأخذ نوعية الشهوة أو النفس؛ إنه لمضحك أن نتصور بأن هذه النوعية، عند وجودها في الدولة، ليست مستمدة من الأفراد الذين يُفترض أن يمتلكوها؛ وكمثل، التريقيون، والسكيثيون، والأمم الشمالية بوجه عام؛ ويمكن قول الشيء عينه عن حب المعرفة، الذي يمكن المطالبة به كشخصية مميزة لهذا الجزء من العالم الخاص بنا، أي الهيليني، أو حب المال الذي يمكن أن ننسبه للفينيقيين، والمصريين بحقيقة متساوية"[16].

ولا يُعدُّ هذا التقسيم الطبقي للدولة الأول من نوعه في تاريخ الفلسفة اليونانية؛ فقد ضرب لنا فيثاغورس قبل أفلاطون مثالً: يُقسم فيه الناس إلى ثلاث طوائف: التجار، والرياضيون، والفلاسفة، فيقول: يوجد ثلاثة أنواع من البشر يشبهون تماماً الذين يحضرون الألعاب الأولمبية؛ الطائفة الأولى: وهم الذين ينتهزون فرصة الألعاب الأولمبية لممارسة البيع والشراء، وهؤلاء هم الطبقة الدنية (التجار)، والطائفة الثانية: هم الأفراد المتبارون في الألعاب الذين يطلبون السبق والفوز وهم أعلى درجة من الطبقة الأولى (الرياضيون)، أما الطائفة الثالثة: فهم الذين يأتون لمشاهدة الباعة والمتسابقين في هذه المباريات وهم فريق النظار الأعلى درجة والأسمى مكانة (الفلاسفة)؛ فكان الذي يتصدى للعلم بالأشياء بمعرفة الحقائق من دون ممارستها يعد في نظر فيثاغورس أسمى في درجة التطهر من أصناف البشر جميعهم، فالرجل الذي يهب نفسه للعلم هـو محب الحكمة الفيلسوف[17].

ثانياً: أبعاد الدولة المثالية

1- العدالة:

إنَّ غاية الدولة عند أفلاطون هي الوصول إلى أعلى مثل ممكن من الكمال؛ ومن أجل ذلك ربط أفلاطون تأسيس المدينة المثالية بقضية العدالة، التي تعتبر إحدى الأركان الأساسية التي لا يستغني عنها أي نظام حكم أو دستور، وكانت بحق المدخل نحو تأسيس

اليوتوبيا (المدينة الفاضلة)؛ فقد بدأ أفلاطون في مؤلفه الجمهورية بإرساء قواعد للعدالة ناقداً التعريفات الأخرى لها، وخاصة تناقضات السفسطائيين ومغالطتهم في نظرتهم إلى العدالة؛ فالعدالة عند ثراسيماخوس ليست إلا "فائدة الأقوى ولا شيء غير ذلك"[18]؛ و"الحكومة هي القوة الحاكمة في الدولة ككل"[19]؛ و"تُسن القوانين طبقاً لتنوع أشكال الحكومات، الديموقراطية، الأرستقراطية، والاستبدادية، مع الرؤية المتعددة لفوائدها؛ وتعلن بتلك الوسيلة أن ما يكون مصلحة نفسها هو العدل لأولئك الحاكمين؛ ومن ينتهك هذا المبدأ يُعاقب كخارق للقانون؛ وظالم"[20]؛ أي: أن العدالة في نظر السفسطائية هي كل ما يجلب على الطبقة الحاكمة المصلحة والمنفعة أو يوطد أسس الحكم أو مصلحة الأقوى، وكل ما عداه يُعد ظلماً؛ لقد نقض أفلاطون على لسان سقراط هذه السياسة بقوله: "لا يوجد أحد؛ وفي أي حكم، يا ثراسيماخوس، من وفي البعد الحقيقي للحاكم، من يعتبر أو يفرض ما هو فائدته؛ بل على العكس، الحاكم الحقيقي يخدم مرؤوسه الذي تعهد إرشاده؛ يجب أن ينظر لذلك، في كل شيء يعمل ويقول؛ معتبراً ما هو مناسب لنفع مرؤوسه"[21]؛ففنَ السياسة قياساً على سائر الفنون أو العلوم، كالطب، وقيادة السفن، وسياسة الخيول، ينبغي منطقياً أن يتوخى مصلحة المحكوم، دون الحاكم؛ فلا يوجد "علم أو فن يعتبر أو يفرض فائدة الأقوى أو الأعلى بل فائدة المرؤوس والضعيف فقط"[22].

فالعدالة كما يرى أفلاطون ليست القوة المجردة، وكذلك ليست حق القوى، إنما هي تعاون كل أجزاء المجتمع تعاوناً متوازناً فيه الخير للكل[23]؛ وهذا التعاون يقوم أساساً على اللا مساواة أي: على التوزيع الطبقي بين الناس وفق الفوارق التي أقامتها الطبيعة؛ فمبدأ المساواة المطلق بين الأفراد لا يطبق في عدالة أفلاطون، بل يتم توزيع الحقوق على المواطنين على أساس المفاضلة بينهم بحسب قدراتهم دون غيره؛ فبما أن الدولة تنشأ نتيجة عجز الأفراد عن إشباع حاجاتهم بذواتهم، فهم في حاجة إلى التكامل والتناسق فيما بينهم، وأن هذا التناسب هو ضرب من التوازي الذي تنصهر فيه مصلحة الفرد ومصلحة الدولة معاً، بحيث يكون الخير في أحدهما خير في الأخر وليس العكس[24]؛ وهذا الخير لن ينشأ إلا باتخاذ السبيل نحو التخصص في العمل، ذلك التخصص الذي يقتصر فيه كل فرد على عمل محدد، مما يؤدي إلى الوحدة والتكامل فيما بينهم ونبذ الصراعات الداخلية؛ فالطبيعة قد أهلت كل واحد من الأفراد بمؤهلات لممارسة وظيفته، فإذا امتثل الأفراد لأمر الطبيعة واقتصر كل واحد

على عمله؛ فإنَّ المجتمع يؤتى ثمار هذا التخصص ممثلاً في البساطة وسهولة الحياة، ومن ناحية أخرى في وجود المنتج ذاته، حيث أن الحداد يعمل حداداً، والإسكافي إسكافياً، والصانع صانعاً، فيقوم كل فرد بإشباع حاجاته وحاجات الآخرين في مجال إنتاجه، ممَّا يعطي المنتج الجودة الكافية، فإنتاج كل شيء يكون أوفر وأسهل وأجود إذا ما أدَّى كل فرد شيئاً واحداً، هو الشيء الذي يصلح له بطبيعته، في الوقت المناسب، وترك كل ما عداه من الأمور[25]؛ "ولكن عندما يحاول الإسكافي أو أي إنسان آخر صُممت طبيعته ليكون تاجراً، والذي قد كبر قلبه بالغنى أو القوة أو ازدياد عدد أتباعه، أو أية فائدة أخرى مشابهة، عندما يحاول أن يشق طريقه إلى طبقة المقاتلين بالقوة، أو المقاتل إلى المشرعين والحماة، والذي يجب عليه ألاَّ يحث نفسه في هذا الاتجاه، وعندما يتبادل هؤلاء أدواتهم ومركزهم الاجتماعي مع أولئك الأعلى منهم؛ أو عندما سيكون الرجل الواحد تاجراً، ومشرعاً، ومقاتلاً، كلاً في شخص واحد، أعتقد أنك ستوافقني القول آنئذ أن هذا التبادل وهذا التطفل للواحد في عمل الآخر يكون فيه خراب الدولة"[26].

فالفضيلة والسعادة تتحقق في الدولة عندما تتناغم الطبقات الثلاث تحت سلطان العقل وعندما لا تتدخل كطبقة في شؤون الطبقتين الأخريين أو تتجاوز وظيفتها فيحصل النشاز والفوضى في المجتمع وتعم الرذيلة والظلم والشقاء؛ فيتعين على المواطنين أن يقتنعوا بانتسابهم إلى طبقاتهم دون أن تعتريهم الرغبة في الانتقال إلى طبقة أخرى أي: "أن يلزم كل فرد العمل الذي يجيده وأن يتناول منها قدر ما يعطيها؛ فالرجل العادل في الدولة هو الرجل الذي ينزل في منصبه المعد له، وفيه يبذل وسعه ليعطي الدولة قدر ما يأخذ منها"[27]؛ فـ"عمل ما يخصنا وتمتعنا به هو العدالة"[28]؛ و "أن ما يجعل الدولة عادلة هو التزام كل من أقسامها الثلاثة عمله"[29].

فقد رأى أفلاطون أن جوهر العدالة يكمن في "التعاون الفعّال بين العناصر المختلفة التي تتألف منها طبيعة الإنسان؛ فكل إنسان عالم من الرغبات والشهوات والآراء والعواطف؛ فإذا اتسقت هذه الظاهرات النفسية وتعاونت ظهر صاحبها رجلاً حكيماً عادلاً؛ وإذا أختل التوازن بينها وسيطرت العاطفة على سائر القوى أو نزل منها العقل مجرداً منزل الملك المستبد تصدعت أركان الشخصية وسرى إليها الفساد؛ فالعدالة هي النظام والجمال في النفس- إنها للنفس بمقام الصحة للجسد"[30].

أما نقيض العدالة، أي: الظلم يرى أفلاطون أنه ينشأ حين يرضخ الإنسان للقوة الشهوانية فيصير سلس القيادة في طلب اللذات فيجعل بذلك المخدوم خادماً والخادم مخدوماً الأمر الذي يؤدي إلى هلاك النفس؛ كما أن التعدي على وظائف الغير، والخلط بين الطبقات الثلاث يجر على الدولة أوخم العواقب، بحيث أن المرء لا يعدو الصواب إذ عد ذلك جريمة؛ فهذا إذن هو الظلم(31).

ومن الظلم أيضاً أن يُقسم الناس على حسب ما يملكون من مال وثروة وجاه وسلطة، وأن ذلك يجب ألاَّ يحدث في المجتمع الطامح إلى الفضيلة، ونيل السعادة؛ لأنَّ الشعور بالظلم لابد من أن ينتهي إلى تربية الحقد في الصدر، وهذا الحقد قد يتحول إلى كراهية عظيمة فينتج عن ذلك صراع يقلب حياة المجتمع إلى شقاء مستمر(32).

ويرى أفلاطون "إن ارتكاب الظلم خير بحكم الطبيعة، أما معاناة الظلم فهي شر، غير أن الشر هنا أعظم من الخير، وعندما يرتكب الناس الظلم ويقاسون من الظلم، وتتوافر لهم تجربة الحاليين وعجزهم عن تجنب أحدهم وممارسة الوضع الآخر، عندئذ يرون أن من الأفضل الاتفاق على ألا يرتكبوا الظلم أو يكونوا ضحية له، ومن هنا تنشأ القوانين والمواثيق المتبادلة، وما يقرره القانون يسميه الناس قانونياً وعادلاً"(33)؛ وفي نظره أن هذه القوانين الإنسانية نتيجة انتمائها للعالم المادي عالم الظواهر النسبية؛ تعتبر طلب لعدالة ممكنة لأنها ليست العدالة المثالية المطلقة.

2- الحاكم الفيلسوف:

نتيجةً نقد أفلاطون للأوضاع السياسية التي عاصرها في دولة المدينة (أثينا) التي قوض الجهل أركانها، وغزا ذلك الفساد أجزائها، ونتيجة لانتشار فن الخطابة الهدام، ونتيجة لإعدام سقراط، ظهرت جمهورية أفلاطون لتقيم أسس الدولة على قاعدتين هامتين تكملان بعضهما البعض، القاعدة الأولى: هي قاعدة الحاكم الفيلسوف، والثانية: هي قاعدة التعليم الحقيقي؛ ذلك أن العدالة في الفرد وفي الدولة لا يمكن أن تتم ما لم يبسط العقل نفوذه وحكمته؛ فالفكرة القائلة بأن الفيلسوف ينبغي أن يكون حاكماً للمدينة تشكل أساس فكر أفلاطون السياسي؛ ذلك أن الدولة عنده يجب أن تحكمها طبقة من الحكام يتعلمون تعليماً عالياً وافياً ثم يختارون لمنصبهم بفضل مقدرتهم على إدراك المبادئ التي تقوم عليها الدولة

وجدارتهم في تطبيقها وحفظها؛ وهؤلاء يعيشون عيشة شيوعية لكي لا تغريهم المطامع بالحياد عن الصراط المستقيم[34].

لقد كان من الواجب عند أفلاطون أن يسند الحكم إلى طائفة الفلاسفة الحكماء لاتصافهم بالعلم والمعرفة الأساسية– معرفة الخير والفضيلة؛ وأنه في حكم الفلاسفة "زوال تعاسة الدول، وشقاء النوع الإنساني"[35]؛ فالفيلسوف هو الرجل الذي يعرف الحقيقة؛ والحقيقة هي صورة الخير التي منها تستمد الأشياء الصالحة صلاحها[36]؛ والحكام الفلاسفة أذا ما رأوا الخير في ذاته، فأنهم سيستخدمونه كأنموذج لتدبير شئون المدينة وشئون الناس وشئونهم، كل بدوره وإلى نهاية حياتهم، مكرسين النصيب الأكبر من وقتهم للفلسفة، وإذا ما جاء دورهم، فأنهم يخوضون غمرات السياسة، ويتسلمون زمام الحكم بالتعاقب، لا يبتغون منه سوى الخير العام كتكليف لا مفر منه أكثر منه تشريفاً لهم[37].

فالمدينة الكاملة هي تلك التي يكون الحكم فيها للعقل وبالتالي للخير الذي يتأمله، والمدن غير الكاملة هي تلك التي ينقلب فيها هذا الترتيب الطبيعي فيحتل فيها مكان العقل، أو بالأحرى مكان المعرفة، بمعنى الواجب، شيء آخر: الطمع والبخل وطلب اللذة والغرور والجريمة[38]؛ فـ "النفس العاقلة هي التي تقود قيادة صائبة، أما النفس غير العاقلة فإنها تقود قيادة خاطئة"[39]؛ فالدولة التي فيها العقل يكبح جماح الشهوات والعواطف تعتبر الأفضل عند أفلاطون، لأن الناس إذا لم يهدهم العلم كانوا جمهوراً من الرعاع من غير نظام، كالشهوات إذا أطلق العنان لها؛ فالناس في حاجة إلى هذه الفلسفة والحكمة؛ لأن الدمار يحل بالدولة حين يحاول التاجر الذي نشأت نفسه على حب الثروة أن يصبح حاكماً، أو حين يستعمل القائد جيشه لغرض ديكتاتورية حربية[40].

ولكي يكون نظام الدولة مثالياً يجب أن تسيطر طبقة الحكام الفلاسفة على طبقتي الجيش والعمال؛كما أن العدل لا يتحقق في المدينة إلا" عندما يصبح الفلاسفة الحقيقيين الخالصين حكاماً للدولة، سواء كانوا كثرة أو واحداً فقط، فإنهم سوف يزدرون الامتيازات المؤقتة باعتبارها أشياء دنيئة وعديمة القيمة، ولكنهم يتمتعون بالحق والشرف الذي ينبثق عن ذلك، وسيعتبرون العدالة هي الشيء الأهم والأكثر ضرورة، لخدمة الدولة والمحافظة على إعادة تنظيمها وإدارتها"[41].

ومن ثم فانه كان من الضروري أن تكون المهمة الرئيسة لعملية التربية والتعليم هي تكوين وإعداد هؤلاء الحكام الفلاسفة لحكم الدولة–لأن مهمة السياسي أو رجل الدولة هي مهمة

سياسية- أخلاقية؛ فهو من ناحية يدير شئون الدولة ورعاياها، ومن ناحية أخرى يجعل المعرفة أساس الحكم الصالح[42].

كما أن بقاء الدولة ودوامها مرتبط بحكم الفيلسوف القادر على أن يكون دائم الاتصال بذلك المثل السماوي ودائم القدرة على رفع شعبه إليه، فمن هنا تنبع مهمته التي تكمن في المجيء لمساعدة أشقائه من البشر، المسجونين في كهف العالم المحسوس الذي يحسبون فيه الظلال الخادعة أشياء واقعية- إن عليه أن يحررهم من الظواهر الباطلة، أي بعبارة أخرى من الظن، ليقودهم إلى نور المعرفة، معرفة فكرة الخير[43]؛ لهذا يجبأن "يكون الفلاسفة ملوكاً في مدنهم، أو أن يمتلك ملوكاً وأمراء هذا العالم نفسية وسلطان الفلسفة، وأن يلتقي سمو وحكمة العلوم السياسية في شخص واحد، وأنْ يجبر ذوو الطبائع المبتذلة الذين يتعقبون إخراج الآخرين على التنحي جانباً؛ إذا لم يتم كل ذلك فالمدن لن تمتلك الراحة من شرورها أبداً"[44].

التربية والتعليم

لكي تكون الدولة موحدة، وعادلة، وفاضلة، ولكي نصل إلى حكم الفلاسفة وضع أفلاطون خطة للتعليم تمثل نظام دولة محكومة بالتعليم الإجباري لكلا الجنسين؛ هدفها صناعة القادة الحكماء، فأقترح أن تقوم الدولة بتربيتهم منذ نعومة أظفارهم على الفضيلة، والعلم، والعدالة، وعليهم أن يجتازوا اختبارات كثيرة؛ وهذه الخطة تقوم على عدة مراحل تعليمية متعاقبة تختلف من حيث نوعية العلوم والآداب التي يجب أن يحصل عليها المواطنين، ففي المرحلة الأولى: يُعنى بتعليم الأطفال من ذكور وإناث حتى سن الثامنة عشر يتلقون فيها تدريبات رياضية، وتعاليم في الموسيقى، والآداب، والفنون، والمرحلة الثانية: تقتصر على التدريبات العسكرية الشاقة سواءً للفتيان أو الفتيات لمدة سنتين أو ثلاث ثم يتلقون منذ سن العشرين وحتى بلوغ الثلاثين دراسات في الرياضيات، تستهدف تدريبهم على التفكير المجرد وإدراك العلاقات المجردة بين الأشياء؛ وفي المرحلة الثالثة: والتي تستمر خمس سنوات يوصي أفلاطون بدراسة الجدل ويدرسون بصفة خاصة نظرية المثل لاكتشاف الحقائق العليا؛ وفي المرحلة الأخيرة: التي تبدأ من سن الخامسة والثلاثين وتنتهي عند سن الخمسين توكل إليهم أعمال رئيسية في الجيش والإدارة؛ والهدف من هذه المرحلة هو اختبار الأفراد على الصمود أمام كافة الإغراءات ولا توكل إليهم مهام الحكم ومشاكله إلاَّ بعد بلوغهم سن

الخمسين[45]؛ والذين يمتازون في العمل كما امتازوا في النظر، يرقون إلى مرتبة الحكام، ويدعون الحراس الكاملين، فهم خلاصة الخلاصة، فقد زال من نفوسهم في هذه السن الطمع، ومازال النشاط؛ فيعيشون فلاسفة متوفرين على تأمل المعقولات الصرفة والخير المطلق؛ ويتناوبون الحكم، يزاوله كلٌ بدوره (وهذه هي المونارکية أي حكم الفرد العادل) أو جماعة (وهذه هي الأرستقراطية أي حكم الطائفة العادلة) على حد سواء ما داموا محافظين على المبادئ[46]؛ وهؤلاء سيكونون قادرين على تحقيق مثال العدالة في الدولة، أما غير ذلك من الحكومات فما هي إلا صورة أو نماذج فاسدة لا تصلح للتطبيق[47]؛ ولهذا كان حكم الأرستقراطية الفكرية عند أفلاطون هي خير أشكال الحكم وليس الاقتراع- فلا شيء عنده ينجي أثينا إلاَّ حكم أصحاب المعرفة والكفاية.

ويرى أفلاطون يجب على الدولة أن تشرف على عملية الزواج واختيار الذرية من أجل تحسين النسل فمن الواجب ألا يخرج الأولاد إلا من أبوين صالحين، وإذا وجد أب فاسد، فيجب أن يمنع من النسل، وإذا وجد أطفال غير صالحين، فيجب التخلص منهم، وعلى الرغم مما في هذا من قسوة، فيجب أن يؤدَّى هذا الواجب من أجل أن تكون المدينة فاضلة[48].

كما يرى أن المنهج التربوي يجب أن يقوم على أساس شيوعية النساء والأولاد وحظر الملكية الخاصة في كل المجالات؛ وبناءً على ذلك يكون الغرض من الزواج "إيجاد الأفراد، والمرأة مهمتها حينئذ إيجاد الأولاد؛ ذلك لأن الزواج والأسرة هما مصدر كل شر، من حيث أن الغاية من الدولة لا تتحقق إلا بائتلاف المنافع؛ وكلما ائتلفت المنافع والأغراض، حققت الدولة مهمتها على الوجه الأكمل؛ فإذا كان الزواج والأسرة هما مصدر اختلاف المنافع ومن ناحية أخرى إذا كانت الملكية هي مصدر اختلاف المنافع أيضاً، فيجب إذن لكي تقوم الدولة المثلى، أن يُقضى على الزواج والملكية"[49]؛ فالدولة التي يسمح بأن تحكم حكماً مثالياً يجب أن تجعل النساء والأطفال مشاعاً؛ بحيثُ "لا يكون للحكام نساء لأنه يجب أن يتحرروا من حب الذات ومن حب الأسرة؛ ويجب ألاَّ تنحصر مطالبهم في تحصيل الرزق كما يفعل رب البيت، ويجب أن يقفوا حياتهم على المجتمع لا على المرأة؛ ويجب أن تكون النساء بلا استثناء أزواجاً مشاعاً لأولئك الحكام، فلا يخص أحدهم نفسه بإحداهن، وكذلك أولادهم يكونون مشاعاً فلا يعرف والد ولده ولا ولد والده... وتعنى نساء كل

الحكام بأولاد الحكام من غير فرق، وهكذا ينشأ الأولاد أخوة بالحق فيكون كل ولد أخاً لكل ولد آخر؛ وهذه الشيوعية خاصة بطبقة الحكام فقط"[50].

وأيضاً يرى أفلاطون أن الأموال يجب أن تخضع للمشاعية، فالحكام أو حراس الدولة يجب ألاَّ يملكوا سكناً أو أرضاً أو أي شيء كان باستثناء المواد ذات الضرورة القصوى؛ فهم سيتلقون من الطبقة الاقتصادية غداءهم، كأجر على قيامهم بالحراسة، وسيتقاسمونه فيما بينهم أثناء المآدب العامة؛ ويُمنع عليهم امتلاك الذهب والفضة، وكذلك استعمالها أو حملها أو الدخول تحت سقف يأويهم أو الشرب من كؤوس مصنوعة منهما- إن لديهم منهما في نفوسهم؛ وهذا يجب ما يكفيهم؛ وبذلك سيتم تجنب الاتحاد بين سلطة المال والسلطة السياسية، وكل تزييف للملكات العليا بسبب غريزة التملك [51]؛ بهذا يكون أفلاطون قد قضى على الأسرة وعلى الملكية الخاصة بالنسبة لطبقتي الحكام والحراس.

ولقد كان الهدف من الدعوة إلى شيوعية الملكية عند أفلاطون هو الفصل بين ممارسة السلطة وامتلاك الثروة، فأراد أن يُضحي حكام دولته بكل رغباتهم الشخصية من أجل صالح الدولة، وبذلك يصونون أنفسهم ودولتهم؛ لأنهم إذا امتلكوا أراض وبيوتاً ومالاً وملكاً خاصاً صاروا مالكين وزراعاً عوض كونهم حكاماً ، فيصبحون سادة مكروهين لا حلفاء محبوبين، يُكاد لهم ويكيدون فيقضون الجانب الأكبر من حياتهم في هذا العراك وخوفهم العدو الداخلي أكثر جداً من خوفهم العدو الخارجي[52]؛ فالسلطة بدون ملكية والملكية بدون سلطة، تجعل السلطة تمارس على وجهها الصحيح، لأن من يمارسها ليست له مصلحة من ورائها؛ ويجعل الملكية تمارس ضمن حدود لا تؤثر على السلطة؛ ومقابل ممارسة السلطة يكون الحرمان من الملكية، والتمتع بالملكية يكون مقابل الحرمان من ممارسة السلطة[53].

ولا يفوتنا هنا أن أفلاطون قد إشارة إلى أنَّ الحكام يمكن أن يكونوا من النساء أو الرجال على حد سواء بمعنى أن المؤهلات فقط هي التي تؤخذ بالحسبان، وليس الجنس؛ فالطبيعة عنده تدعو أيضاً النساء لكل الوظائف[54]؛ "فلا فرق بين طبائع الرجال وطبائع النساء، باعتبار حكم الدولة أنما هو تفاوت بينهما في الدرجة قوة وضعفاً... فنختار ربات الجدارة لمساكنة أربابها، ومشاركتهم في الأحكام، لأنهن أكفاء في الإدارة، وهن نسيبات الرجال في الطباع"[55]؛ فـ"التعليم عينه الذي يخلق الرجل حامياً جيداً، سيخلق المرأة حامية جيدة؛

خاصة إذا كانت طبيعتهما الأصلية متساوية"[56]؛ فالمرأة وفق نظام التعليم هذا مهيأة للقيام بنفس الوظائف التي يقوم بها الرجل، فلا يوجد هناك مبرر لإبعاد المرأة عن الحياة العامة وعن خدمة المدينة ما دام نظام التربية والتعليم عام ومدروس بعناية تامة؛ فلكي تكون الدولة موحدة يجب أن يكون التعليم بالمثل موحداً؛ ولكي تكون عادلة وفاضلة، يجب أن تغرس مبادئ الفضيلة والعدالة في نفوس جميع أطفالها[57].

وقد أشار أفلاطون أيضاً إلى أن صاحب الموهبة في هذا النظام لا يطمس موهبته الفقر، ولا ضعف النفوذ، فأبن الحاكم يبدأ حيث يبدأ أبن الجندي وأبن التاجر وأبن الفلاح وأبن الاسكافي؛ ومجال التقدم مفتوح أمام الموهبة التي هي أسمى المواهب كائناً صاحبها من كان؛ هذه هي ديمقراطية المدارس؛ ديمقراطية التعليم والتهذيب؛ وهي ألف ضعف وأحكم من ديمقراطية صناديق الانتخاب[58]؛ فالمعرفة وحدها هي التي تبرر ممارسة السلطة وفي نفس الوقت تلزمها؛ كما أن هذه الدولة التي تقوم على أساس الحاكم الفيلسوف ونظام تربية وتعليم مشاع بين جميع أفرادها لا بد من أن تتصف بالفضيلة والعدالة التي بدأ أفلاطون محاورته الجمهورية بها.

ثالثاً: تدهور الدولة وتعاقب الحكومات

بعد أن انتهى حكم الطغاة الثلاثين، دخل أفلاطون في صدام مع النظام السياسي في ذلك الوقت، الذي كان قائماً على أساس الديمقراطية، كما نشأت قبل قرنين تقريباً عندما استطاع المشرع الأثيني والمصلح الاجتماعي سولون، أن يعطي جميع المواطنين من الذكور، بما فيهم أفقر المواطنين، حق التصويت في المجلس وفي محاكم القضاء[59].

فقد كانت الوظائف الكبرى في أثينا تشغل عن طريق الانتخابات والتصويت، وهناك وظائف كثيرة أخرى تشغل بالقرعة التي تعطي جميع المواطنين فرصة متساوية للمشاركة في حكومتهم، على أساس أن أي إنسان يصلح لشغل أي منصب ولكل مواطن الحق في أن يعطي صوته، وأن يتحدث في المجلس الذي يقوم بسن القوانين، وأن يجلس في محاكم المحلفين؛ حيث يتم تطبيق القوانين وتفسيرها[60]؛ولقد كان ذلك سبباً للفوضى والاضطراب في المدينة؛ الأمر الذي جعل أفلاطون يعترض على الديمقراطية، رغم اعترافه بما للديمقراطية الأثينية من مزايا؛ كما أنه لم يعترض فقط على الديمقراطية في أثينا؛ وإنما اعترض على أي شكل من أشكال الحكومات التي لا تتوائم مع أفكاره المثالية؛ حيث دولة يقودها الفلاسفة؛

فقد كانت الحكومة في أثينا أبعد ما تكون عن تصوراته المثالية للحكم، لهذا هاجمها بشدة حيثُ يقول: عنها إنها لم تكن سوى مملكة السفسطائيين القائمة على الديماغوجية؛ حيثُ أختلط فيها الغث بالسمين من الأفكار وتساوى فيها الحكيم بالجاهل، والمبدع بالدجال فكانت نقمة على بني عصره؛ فأصبحت سيفاً مسلطاً على حرية الفكر العلمي، ومحكمة تفتيش تُدين كل من ينادي بالإصلاح(61).

ولقد تحدث أفلاطون بازدراء عن مجالس مدينة أثينا في محاورة بروتاجوراس، حيثُ يقول: "إنه حين يضطر المجلس لمناقشة مشروع من مشروعات البناء، فإنَّه يطلب مشورة البنائين، وإذا احتاج الأسطول البحري للتوسع، فإنه يطلب مشورة بناة السفن؛ فالمجلس يعتمد على خبراء مدربين، فإذا حاول واحد من عديمي الخبرة أن يتحدث سواءً كان وسيماً أو ثرياً أو عريق الأصل- فإن المواطنين المجتمعين سوف يضحكون عليه احتقاراً لشأنه، أما إذا أجتمع المجلس لمناقشة مشاكل أساسية تخص الحكومة، فإن الشخص الذي ينهض لكي يقدم مشورته في هذه الأمور، يمكن فعلاً أن يكون حداداً، أو صانع أحذية، أو تاجراً، أو بحاراً، أو رجلاً ثرياً، أو فقيراً من أسرة عريقة أو غير عريقة، فلن يتخلى أحد عن حقيقته أو يتنصل من أصله، أي: أنه سوف يكشف عن جهله واحتقاره للخبرة المتعلقة بالأمور التي تجري مناقشتها"(62).

ومن أجل الخروج من هذه الفوضى السياسية يرى أفلاطون أنه يجب أن تحكم الدولة بواسطة الأرستقراطية الفكرية أرستقراطية الفلاسفة- فالحكام الحقيقيون هم أولئك الذين يملكون المعرفة بفن الحكم؛ وهؤلاء الحكام تتألف منهم الهيئة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحتى القوانين لا تربطهم بعقيدة في وجه تغير الظروف، وسيكون حكمهم حكماً قائماً على الذكاء والحكمة المرنة التي لا تربطها قوانين أو دساتير أو سوابق(63)؛ فهذه الدولة ثابتة غير متغيرة لا تخضع لتقلب الظروف.

وبعد هذا النقد للديمقراطية الأثينية وتحديد الحكومة الفاضلة والعادلة والأصلح لقيادة الدولة نرى أفلاطون يتطرق إلى الكشف عن أنواع وأشكال الحكومات الأخرى وطبيعتها التي تتعاقب على الدولة نتيجة تدهورها فيقول: عن أنواع النظم السياسية وعلاقتها بالطبيعة الإنسانية "أن أنواع السجية البشرية تساوي أنواع النظم عدداً... فإذا كانت أنواع الحكومات خمسة فهنالك حتماً خمسة أنواع من النظام العقلي في أفراد الناس"(64)؛ حيثُ يقابل نظام

الحكم الأرستقراطي: (حكم الفلاسفة)طابع الحكمة، ويقابل نظام الحكم التيموقراطي: طابع الغضب، ويقابل نظام الحكم الأولغارشي: طابع الشهوة، ويقابل نظام الحكم الديمقراطي: طابع الفوضى، ويقابل نظام الحكم الدكتاتوري: طابع الخوف.

كما يرى أفلاطون في محاورة السياسي أن أشكال الحكومات الثلاثة الرئيسية: الملكية، وحكم الأقلية، وحكم الأكثرية؛ يمكن أن تنقسم إلى سبعة في العدد وينشأ ذلك عندما تقسم الملكية: إلى الملكية والاستبدادية، وحكم الأقلية: إلى الأرستقراطية والأوليغارشية، وحكم الأكثرية: الديموقراطية؛ وأن مبدأ القانون وغيابه هو ما يشطر هذه الحكومات إلى نصفين فالملكية عندما تحدد بوصفات جيدة أو قانونية، ستكون الأفضل من كل الأشكال الستة؛ ولكن عندما تكون فوضوية ستُصبح الأكثر ظلماً ومرارة على المرؤوس؛ أما حكومة الأقلية فهي وسطاً في الخير والشر؛ لكن حكومة الأكثرية هي في جهة ضعيفة وغير قادرة على أن تفعل أي خير عظيم أو أي شر عظيم، عندما تقارن بالحكومات الأخرى؛ فالمناصب فيها تقسم إلى أجزاء صغيرة ويشغلها عدد كبير من الناس، لذلك فهي أسوأ من كل الحكومات القانونية، وأسوأ من كل الحكومات الفوضوية؛ وإذا كانت كلها بدون موانع القانون، فإن الديموقراطية هي الشكل الأفضل للعيش فيها؛ أما الملكية فهي أفضل أشكال الحكومات ببعد كبير، ماعدا الدولة التي يمتلك أعضاؤها معرفة(65).

ويتضح لنا من خلال ذلك أن الملكية إذا انحرفت عن العدالة تحولت إلى طغياناً؛ وحكم الأقلية إذا انحرفت عن الفضيلة أصبحت أوليغارشية؛ وحكم الأكثرية إذا انحرفت عن النظام والمصلحة العامة أصبحت فوضى.

ولقد تحدث أفلاطون عن عملية تدهور الحكومات وانحطاطها التي تمر بها الدولة؛ فقد كان أفضل أنواع أنظمة الحكم السياسية عنده هو أرستقراطية الفلاسفة إلاَّ إن هذا النوع من الحكم بمرور الوقت سيختفي لأن الحكام، من جيل لآخر، يتراخون ويُنظِّمون بشكل سيء الزواج و يهملون التربية، ويدعون الحديد يختلط بالفضة، والبرونز بالذهب؛ بحيث أن المدينة العادلة تتحول في البداية إلى الحكومة التيموقراطية: أي الحكم الذي يختلط فيه الخير والشر، ويسيطر فيه الطموح وحب المنصب والشرف والأمجاد(66)؛فتنتقل جميع قوى الدولة إلى أيدي المحاربين وهؤلاء يستأثرون بالحكم العسكري وتصبح الحرب شغلهم الشاغل؛ ثُم يتدهور هذا النوع من الحكم فتحل محله الحكومة الأوليغارشية أي: حكم الأغنياء،أو حكم الطبقة الثرية، وهم الذين تحولوا من محاربين طموحين إلى عباد الأرباح؛ بمدحهم وإجلالهم للأغنياء،

وتوليتهم المناصب، وازدرائهم وإهمالهم للفقراء[67]؛ حيث تصبح الثروة عنوان الحكم فتكون النتيجة انقسام الدولة إلى: أغنياء وفقراء؛ والأغنياء يحكمون والفقراء ليست لهم أية حقوق؛ فالقانون الأساسي الذي يقوم عليه هذا النظام هو أن يحرم الفقير حتى وأن كان أفضل من غيره في القيادة؛ كما أن الدولة في ضل هذا النظام تنتشر فيها الانقسامات والمؤامرات بين الأغنياء والفقراء، ويعيشون في حالة صراع، بعضهم ضد البعض الأخر، وفى النهاية يثور الفقراء الذين يشكلون الأغلبية العظمى في الدولة على حكومة الأغنياء، ويستولون على السلطة، فتقام الديمقراطية التي تنشأ وتقوم على المساواة بين غير المتساوين؛ وتصبح الحرية كلمة السر، مما يؤدي ذلك إلى الفوضى التي يعقبها الاستبداد في الحكم؛ ذلك أن الديمقراطية على حد قول: أفلاطون "جمهورية مستحبة، فوضوية، ملونة، تعامل جميع الأفراد بالمساواة سواء كانوا متساوين أو لا"[68]؛كما تعطي الحرية لكل فرد أي: إنها تعطي حقوقاً متساوياً لأناس ليسوا بالطبيعة متساوين؛ ويصبح هؤلاء فريسة لكل الأهواء، تسكرهم الحرية ويصبحون عاجزين عن الحكم السليم على قيمة رجل ما؛ فيعهدون ضرورةً بأمرهم إلى رجل سيء قوي يتسلم السلطة بهدف إنهاء حالة الفوضى، والذي يتحول إلى طاغية[69].

فأفلاطون لا يستبعد ميلاد الطغاة من رحم الديموقراطية حيثُ يقول: "يفشو في الديمقراطية الداء الذي فشا في الأوليغارشية فدمرها؛ ويزيد في هذا سمًا وفتكاً بسبب إباحة المحيط، فيؤدي ذلك إلى الاستعباد... ولا يمكن أن تفضي الحرية الزائدة إلا إلى العبودية الزائدة؛ سواءً في هذا الحكم الدول والأفراد... أي أن أشد حرية وأعظمها تضع أسس أشد استبداد وأثقله"[70]؛ وهذا يعني أن الحرية المتطرفة تولد أكمل وأفظع أنواع الطغيان؛ ففي الديموقراطية يصبح الشعب عبداً للعبيد، وفي الاستبداد يقرب الإنسان من الإله[71].

وهنا يمكن للكثيرين أن يندهشوا لرؤية الديمقراطية تسبق الطغيان في سُلَّم الفساد الموصوف؛ فأفلاطون يعرف بالطبع أن الطغيان كان يستخدم تاريخياً وفي العديد من المدن اليونانية ومنها أثينا، كمرحلة انتقالية بين الأوليغارشية والحكم الشعبي، بحيث كان يمهد المجرى لهذا الأخير؛ ولكن الأمر الذي أعتزم رسمهُ هنا كما في تكوين المدينة العادلة، إنما هو السيرورة المنطقية وليس التطور الواقعي– إنه السيرورة المنطقية لفساد داخلي[72].

والذي يؤخذ على النظام الاستبدادي أن الحاكم لا يستطيع توطيد حكمه إلا باللجوء إلى حرس خاص، واستيفاء الضرائب الباهظة والفتك بمعارضيه، والاستعانة بالمرتزقة الأجانب

لقمع مواطنيه، وإنفاق موارد الدولة في سبيل بلوغ مآربه ومآرب معاونيه؛ وأهم آفاته أن الزعيم الشعبي الذي التف حوله الشعب ليصون حريته، لا يلبث أن ينقلب إلى طاغية، فيكون حال الناس كمن فر من الدخان ليقع في النار، واستعاض عن خدمة الرجال الأحرار بطغيان العبيد؛ وتلك الحرية التي لم يكن لها حدود لا تلبث أن تتزيَّا بزي أفظع أشكال العبودية وأمرها، حيثُ العبد قد استحال إلى سيد[73].

وتُعَدُّ حكومة الطغيان والاستبداد عند أفلاطون أسوأ أنواع الحكومات قاطبة، وأسوأ مرض يصيب الدولة؛ لأن الحكم الاستبدادي هو الصورة النهائية للظلم؛ وهو النقيض لحكم الفرد المستنير أو الحكام الفلاسفة.

ويتضح لنا مما تقدم أن السياسات الفاسدة والدساتير الناقصة في الدولة هي: التيموقراطية وهي فساد حكم العدالة، والأوليغارشية وهي فساد التيموقراطية، والديمقراطية وهي فساد الأوليغارشية، وحكومة الطغيان وهي فساد الديمقراطية؛ فهذه الحكومات الأربع الفاسدة هي صورة لسيطرة الشر في المجتمع وتغلب الطبقات السفلى على الطبقة العليا أي: تغلب قوى النفس الغضبية والشهوانية على قوى النفس العاقلة الحكيمة؛ فالحكومة التيموقراطية تمثل الشجاعة وهي فضيلة النفس الغضبية، انطلقت من عقالها بدون سيطرة العقل، وأما الحكومة الأوليغارشية فهي تمثل نزوات النفس الشهوانية وإيثارها للمال بدون رادع من ضمير أو عقل، أما حكم المستبد فهو جلاد سارق، غليظ القلب مسلط على الشعب، ينهب أمواله وينكس القيم الفاضلة بحيث يمثل شر ما في النفس الغضبية والشهوانية من رذائل ممقوتة[74].

رابعاً: دولة الدستور والقوانين

1- ضرورة القوانين:

يقول أفلاطون: "بما أن الدولة لا تشبه خلية النحل، وليس لديها رئيس طبيعي يُعترف به في الحال أنه الأسمى جسداً وروحاً معاً، فإنَّ الجنس البشري مُلزم لأن يتقابل ويؤلف قوانين مكتوبة، محاولين- كما يبدو، أن يقتربوا من الشكل الحقيقي للحكومة قدر الإمكان"[75]؛ لهذا يرى أفلاطون أن الحكومات الصالحة هي التي تقر بحكم القانون وتخضع له عن طواعية ورضا، والحكومات الفاسدة هي تلك التي لا تقيم للقانون وزناً، وتالياً تسقط هيبة الدولة بسقوط القانون، ويسقط القانون بسقوط العلم والضمير، وبالتالي فلا قيام لدولة بلا علم

وبلا قانون؛ فالضرورة هنا تقتضي أن يكون للدولة دستور وهذه هي أصل محاورة القوانين؛ حيثُ أن إقامة دولة مثالية يحكمها الفلاسفة أصبحت من المستحيل في رأي أفلاطون، لأنه لا وجود للحاكم الفيلسوف، الذي يعلو فوق كل قانون في هذا العالم، وأن أقصى ما يرجوه الفيلسوف هو تأسيس حكم القوانين الخيرة؛ وبما أنه لم يوجد الملك الفيلسوف فإن أفضل حل في طريق البشر هو الاعتماد على الحكمة، التي يمكن أن تتمثل في القانون؛ فالقوانين تحاكي بقدر الإمكان القوانين التي سيعلنها الملك الفيلسوف إذا وجد[76].

أن الدولة المثلى التي صورها لنا أفلاطون في الجمهورية دولة لا يمكن أن تتحقق إلا على يد الآلهة أو أبناء الآلهة؛ فالجمهورية هي في الواقع الصورة العليا لما سماه القديس أوغسطين فيما بعد مدينة الله؛ أما البشر فليس في وسعهم أن يحققوا المبادئ التي بينها في الجمهورية، لهذا كان من الواجب على أفلاطون أن ينزل من هذا المستوى العالي إلى مستوى الواقع، محاولً قدر المستطاع أن يصور للناس فضائل الدولة الجديدة على أساس الواقع ووفق طبيعة النفس الإنسانية كما هي- بما طبعت عليه من شر وفساد[77]؛ فكانت فكرة الدولة ذات القانون وذات الدستور المختلط هي الوسط بين المثال الأعلى والواقع؛ فكان الوضع الأول للجمهورية هو المثل الأعلى المطلق، بينما الوضع الثاني للقوانين هو المثل الأعلى الثانوي أو النسبي[78]؛على اعتبار أنه يلاءم مقتضيات الحياة الفعلية؛ وكان الواحد من هذين الوضعين يكمل الآخر.

لم يكن هذا التغير في موقف أفلاطون فجائياً أو دون مبررات قوية، فمحاورة السياسي تظهر أفلاطون مستعداً للاعتراف بأن الوضع في الدول القائمة يستحسن معه وجود القانون أكثر من عدم وجوده، ومستعداً للتسليم بقيمة الجمع بين العناصر المختلفة للمجتمع في التعليم وفي الحياة الاجتماعية وفي الحكم[79].

فقد كان هدف أفلاطون في الجمهورية أن يدرب الحاكم الفيلسوف الذي يجب أن يمارس الحكم بذكاء المتمرس لا بحرفية القانون، أي: أن يتم تسليم زمام الحكم إلى ملك يستطيع أن يرى في شخصه مصدر القوانين والأحكام، وأن يُحسن تطبيقها على كل موقف وكل حالة؛ وبما أنه يستحيل تحقيق هذا المثل الأعلى كان لابد من أن يدرب المشرع الفيلسوف الذي يجب أن يضفي على حرفية القانون روح الحكمة والمعرفة، وذلك باللجوء إلى شرائع مكتوبة

أقل مرونة، بلا شك قد تكون أحياناً ضارة ولكنها على كل حال ضرورية بجملتها لضمان النظام، وإخضاع الأهواء والأطماع المتطرفة لسلطة القانون[80].

كما أن الخوف من الاستبداد، وأطماع الأفراد اتجاه بعضهم البعض هو ما جعل أفلاطون يُقِرُّ بأهمية حكم القانون لهذا يقول: "ولقد مسسنا من قبل في الغالب الديمقراطية- حكم الشعب، والأليجاركية، حكم الخاصة- والأوتوقراطية- حكم الفرد- لا واحد من هذه الدساتير يعتبر دستوراً صحيحاً؛ والاسم المناسب لها جميعاً هو بالأولى سيطرة الجماعات، بذلك لا نجد فيها حاكماً مريداً وله شعب مريد؛ بل على النقيض نجد حاكماً مريداً يحكم شعباً نافراً بنوع من القوة؛ والحاكم الذي يخشى رعيته لن يسمح أبدًا، وإذا استطاع، بأن تكون هذه الرعية نبيلة، وذات ثراء، وقوية وباسلة بقدر ما لا يسمح لها بأن تكون محاربة صالحة"[81]؛ وفي ذلك يقول: لأتباع ديون في صقلية "لا تدعوا صقلية ولا أية مدينة حيثما كانت تخضع لسادة من البشر، بل للقوانين، ذلكم هو مذهبي، واعلموا أن الخضوع شر على كل من السادة والمسودين جميعاً وعلى أحفادهم وجميع ذريتهم"[82]؛ فالقانون يجب ألاَّ يكون مجرد قوة فاعلة من الخارج بل ينبغي أن يكون الروح التي يجب أن يُمرن الفرد على اكتسابها من داخله؛ وهذا لا يكون في رأي أفلاطون إلا بالتعليم والتربية فبالتعليم نصل إلى إيجاد مواطنين يتدربون على أن يحبوا ما يفرضه القانون ويكرهون ما يحرمه القانون؛ أي: أن نصل إلى الحكم الطبيعي للقانون بدون إكراه الرعايا عليه[83].

ولقد كان الواجب الأول على القوانين في رأي أفلاطون هو التأسيس لترسيخ الفضائل والقيم الأخلاقية في المجتمع من خلال التشريع نفسه؛ أي:" إن أسس النظرية الدستورية والقانونية يجب أن توضع على أساس أخلاقي سليم وزنه العقل وزناً تاماً؛ أن السياسة ينبغي أن تكون من أول الممارسة إلى آخرها قائمة على أساس من الأخلاق الحقيقية"[84]؛ ومن أجل ذلك يجب أن تتوفر الرؤية والحكمة الكافية والكمال الشخصي لمن يضطلع بمهمة التشريع لكي يشرع للفضائل التي تجعل المدينة تعيش في الخير الأعظم؛ فعلى المشرع "قبل كل شيء أن يحيط قوانينه بأقرب شيء إلى الكمال المطلق الذي يستطيع أن يحققه"[85]؛ فقد نعى أفلاطون في القوانين على المشرعين والسياسيين رأيهم أن الدولة حربية قبل كل شيء وأن النصر المبين قهر العدو الخارجي، وذهب إلى أنه التغلب على العناصر الرديئة في النفس وفي المدينة وتعهدها حتى تنصلح، فخير الحالات السلم لا الحرب، وهي الغاية التي

يجب على المشرع أن يتوخاها في وضع دستوره، والشجاعة الحربية أدنى نوعي الشجاعة، والنوع الأرفع والأشق مغالبة اللذة وقمع الشهوة، فالشجاعة الحربية في المحل الرابع بعد الحكمة والعفة والشجاعة الأدبية[86]؛ فعمل المشرع إذن هو تنمية وتشجيع أسمى نموذج يمكن الوصول إليه من الشخصية في الجماعة كلها، وهو نموذج الخير الكامل[87].

وقد أقترح أفلاطون من أجل أن يسير الحكام وفق الفضائل في أعمالهم، ويعتاد الناس التشريعات في حياتهم ضرورة التمهيد لكل قانون وذلك بمقدمة تبين الهدف من هذا القانون من أجل تهيئة "أسماع من ينقلون قوانين المشرع لاستقبال ما يفرضه عليهم"[88]؛ فعلى المشرع "أن يبدل عناية ثابتة بألَّا يترك قانون ككل، أو أقسامه المتنوعة بغير مقدمات مدخليه؛ ذلك لأن هذا يكون سبباً في خلاف كبير... وكل من يبدأ التشريع يجب أن يقدم لكل قسم منها بمقدمة مناسبة للموضوع كله"[89]؛ فالمقدمة تعتبر ضرورية من أجل أن توضح الضرورة الأخلاقية للقانون إلى جانب ترويضها للنفس الإنسانية على قبول القانون عن رضا واقتناع.

2- الدولة ما بين الجمهورية والقوانين:

أن الدولة الجديدة (دولة القوانين) التي تصورها أفلاطون تختلف عن دولة (الجمهورية) في كثيراً من الأوضاع؛ فالروح العامة التي تسود في القوانين روح دينية مسالمة واقعية؛ ويظهر هذا واضحاً في اختيار المكان الذي ستنشأ فيه الدولة: فقد رأى أفلاطون أنه يجب أولاً: استشارة الآلهة قبل اختيار المكان؛ كما أن الجريمة الكبرى عنده هي تلك التي تكون ضد الدين، والعقوبة الكبرى هي العقوبة على هذه الجريمة؛ ويجب أن يكون كل شيء مرتب على هذا الأساس، فيلقن الدين للناس جميعاً، ويكون هو الروح السائدة في منشآت الدولة[90].

كما نجد في القوانين أن أفلاطون لا يذكر الطبقات الثلاث المقابلة لقوى النفس الإنسانية كما في الجمهورية؛ فيصطنع في القوانين قسمة أخرى ثلاثية كذلك، فيضع المواطنين وعبيدهم في ناحية، والصناع والغرباء يحترفون التجارة في ناحية أخرى، وجيشاً أهلياً في ناحية ثالثة[91]؛ حيثُ لا يوجد في هذه الدولة طبقة خاصة بالجند، بل يجب أن يُفرض التجنيد على الجميع، وبقية الطبقات ستكون مختلطة بعضها ببعض حتى لا يكاد الإنسان أن يفرق بين بعضها وبعض؛ فلم تعد طبقة الصناع والتجار موجودة، لأن الصناعة والتجارة لم تعودا من شأن المواطن الحر، بل يوكل أمرهما إلى العبيد والأجانب؛ ومعنى هذا أن كل

إنسان له تجارة وصناعة، مهما كانت طبقته، لأن هؤلاء العبيد إنما يشتغلون في تجارة وصناعة، من ينتسبون إليهم من المواطنين الأحرار[92].

كذلك نرى في القوانين أن أفلاطون يضع على رأس الدولة الجديدة مشرعين؛ والمشرع يختلف عن الفيلسوف في أن المشرع رجل قد اكتسب الحكمة العملية، وبُعد النظر في الواقع فحسب، وأما المعرفة الفلسفية فهو خلو منها، أي أن الفضيلة الرئيسية للمشرع هي البصر بالأمور؛ وهؤلاء الحكام يكونون مجالس تشرف على تنفيذ القوانين؛ وهذا يجعل المهمة الرئيسة للحاكم أن يحافظ على القوانين التي سُنت، وأن يُمنع كل تجديد أو عبث في القوانين؛ فالحكام محافظون فحسب، ولا تسودهم أية نزعة من نزعات التجديد أو الإصلاح[93].

وفي القوانين أيضاً نجد أفلاطون قد تخلى عن الشيوعية فالحكام شأنهم شان المحكومين، يتمتعون بحقوق سياسية وحقوق اجتماعية، ويكون للحاكم أسرته وممتلكاته الخاصة، وبالرغم من عدول أفلاطون عن الشيوعية إلا أنه لا يزال يرى فيها دواء الأثرة، إلا أنه أيقن أن البشر يولدون وينشئون كما نرى اليوم لا قبل لهم بها، وأنها إنما تصلح لموجودات أسمى من البشر؛ لذلك نراه يسمح بقيام الملكية الخاصة، ولكنه يحض المالك على أن يعتبر ملكه خاصاً بالمدينة كما هو خاص به؛ فحق الملكية يعد حقاً اجتماعياً، ويستخدم من أجل صالح المجتمع؛ فليس هناك حق مطلق للفرد في ملكيته؛ فنتاج الأرض يجب أن يدعم نظام الموائد العامة للرجال والنساء، ونراه أيضاً يشيد بدور الأسرة، وبكرامة الزواج، ولكنه يبقى على رأيه في تحديد النسل، لأنه يستبقى مدينته صغيرة، ويرى أن النساء يجب أن تشارك في نظام الموائد المشتركة ونظام التعليم الإجباري؛ ونراه يحدد عدد الأسر بخمسة آلاف وأربعين؛ ويخص كل أسرة بحصة من الأرض لا تُباع ولا تُجزأ، بل يورثها الأب لمن يختار من أبنائه الذكور وتكتفي الأسرة بغلاتها، فلا تقتني ذهباً ولا فضة؛ وعلى الحكومة حظر تداول النقد إلا بمقدار ما يلزم لشراء الضروريات وصرف أجور العمال، فلا تزيد الثروة؛ وهذا خير للدولة؛ لأن فلّاحها يقوم بالفضيلة وحدها، أما تفاوت الأسر في الثروة فيسبب الحسد والشقاق[94].

وفيما يخص التعليم نجد هناك تشابه بين القوانين والجمهورية في جعل التعليم تحت سيطرة الدولة وتنظيمها، وفي الاهتمام بالتدريب البدني، وبالموسيقى والفنون بوجه عام، وكذلك في

الرقابة المفروضة على الأدب والفن بصفة عامة وأيضاً في فكرة ثبات المناهج الدراسية، التي تعني أن ما درسه الآباء سيدرسه الأبناء دون ترك أدنى مجال لحرية الاختيار[95].

أمَّا النظام السياسي في القوانين فهو يقوم على أساس دستور صيغت مواده من النظم السياسية الرئيسة، التي أُشير إليها في محاورة السياسي؛ حيثُ نظام ارستقراطي يستند إلى محاكم ومنشآت سياسية وقضائية، وهذا النظام يحاول قدر الاستطاعة أن يوفق بين الديمقراطية وبين المونارکية أو الأرستقراطية؛ وذلك لأن الصورة الجديدة للدولة هي مزيج من الديمقراطية أو المونارکية وحكومة الطغيان، أي: أنها وسط بين الحرية والاستبداد وإلا فإنه إذا سادت إحدى هاتين النزعتين، فستؤدي الحال إلى الظلم[96]؛ فخير الحكومات هي الأرستقراطية المقيدة بهيئات نيابية تكفل التوازن بين السلطات المختلفة، وهي وسط بين الطغيان والديموقراطية- الطغيان يسرف في حب السلطة، و الديموقراطية تغلو في حب الحرية فكلاهما رديء في ذاته، ولكن المزج بينهما بالقدر الملائم ينتج النظام الأمثل في هذه الحياة الدنيا[97].

ويعتمد النظام السياسي (الأرستقراطي) في القوانين على نظم وسلطات متدرجة، يراها أفلاطون ضرورية لتحقيق العدالة وحفظ وحدة المدينة، وسلامتها، وهي متمثلة في الآتي:

أولاً- مجلس الشعب: وهو السلطة الانتخابية الرئيسة في المدينة، ويتألف من جميع المواطنين أو بمعنى أدق من كل هؤلاء الذين يؤدون الخدمة العسكرية؛ ويكون المجلس مسئولاً عن انتخاب معظم مسئولي وموظفي المدينة؛ وأما الوظائف أو المهام التي يُعهد بها إلى هذا المجلس فتتمثل في الآتي:

1- الفصل في القضايا ضد العامة.
2- تحديد وسائل الثواب.
3- مد مهلة إقامة الأجانب في المدينة.
4- الموافقة على التغيير المقترح من القوانين، على الأقل فيما يتعلق بالرقصات والأضحيات وما شابه ذلك[98].

ثانياً- مجلس الشيوخ أو الشورى: وهو يتألف من ثلاثمائة وستين عضواً، يختارون عن طريق الانتخابات عن كل طبقة من طبقات المجتمع بواقع تسعين عضواً من كل طبقة: ويحكمون بالاتفاق مع حراس الدستور، فيتداولون السلطة، كل ثلاثين منهم شهراً، وفي باقي السنة

يعنون بشئونهم الخاصة ومهمتهم المحافظة على "القوانين التي سنت في الأصل وفرضها المشرع؛ ويجب ألاَّ تخضع هذه القوانين في أي حالة لأي تجديد متعمد، أما إذا حدث وكان لابد أن نعيد النظر فيها تحت ضغط الضرورة المطلقة، فيجب أن يستشار كل الحكام، وكل أعضاء الجمعية الشعبية، وكل مصادر الوحي"[99]؛ وذلك راجع إلى اعتقاد أفلاطون بأن الإله هو مشرع القوانين، وأن أصل القانون إلهي، وأن الآلهة هي التي وضعت تلك القوانين، وتلك الفكرة نجدها عند سقراط حيث ذهب إلى أن أولى القوانين التي نقشتها الآلهة في قلوب البشر، هي تلك التي تُحض على عبادة الآلهة[100]؛ فالقوانين كالحقائق الرياضية في ثباتها ووحدتها، وبالتالي يلزم طاعتها بحكم أصلها الإلهي[101]؛ كما أن القوانين التي يقررها العقل تحاكي قوانين العناية الإلهية وترمي إلى الخير العام فالخضوع لها واجب[102].

ثالثاً- حراس القانون: وهم يتألفون من 37 مواطناً لا يقل سن العضو منهم عن خمسين عاماً ويخدمون من وقت انتخابهم إلى سن السبعين؛ وهناك أربعة طرق لحماية القانون يقوم بها حماة القانون؛ هي:

1- يؤدون مهمة الإشراف على الوظائف الأخرى.

2- يؤدون مهام إشرافية واسعة النطاق على المواطنين بصفة عامة، وعلى سبيل المثال يستطيعون توقيع غرامة على من ينفقون بإسراف وبذخ، ويمنحون تصاريح السفر للخارج، ويشرفون على الملاجئ.

3- يتمتعون بمهام قضائية متنوعة، ويُعهد إليهم بالفصل في قضايا الأسرة والملكية ومخالفة القوانين.

4- مراجعة ودعم القوانين القائمة[103].

رابعاً- المجلس الليلي: يسمى بهذا الاسم لأنه يجتمع يومياً من الفجر حتى شروق الشمس؛ وقد وضع أفلاطون هذا المجلس الساهر ليكون بديلاً للحاكم الفيلسوف، وهم يشتغلون بدراسة الفلسفة والفلك والرياضيات والموسيقى، وذلك لكي يبلغوا أقصى فهم ممكن للمبادئ العقلية التي تشكل الأساس للقوانين وتبررها، كما أنهم يدرسون تقارير عن النظم القانونية للدول الأخرى، بحيث يطورون ويحسنون النظم القانونية؛ وبرغم من أن أعضاءه لن يكونوا بالفعل فوق القانون إلاَّ أن مهمة هذا المجلس، قد وصفت بأنها حماية القوانين[104].

خامساً- هيئة الفاحصين: مهمتها مراقبة الهيئات الأخرى، ومراقبة كل إدارة الدولة، وفحص كل أعمال الموظفين التنفيذيين[105].

سادساً- الكهنة والكاهنات: مهمتهم إقامة الطقوس الدينية والعناية بالهياكل.

سابعاً- وزير التربية والتعليم: ينتخبه الشيوخ لخمس سنين.

ثامناً- الشرطة: وهي لحفظ الأمن.

تاسعاً- المحاكم: وهي ثلاث- واحدة لفض الخلافات الشخصية، وأخرى تستأنف إليها الخصومات التي تعجز المحكمة الأولى عن فضها؛ والثالثة للحكم في الجنح والجنايات[106].

وهكذا تكون فلسفة أفلاطون قد مرت بثلاث مراحل هامة ومتوالية، هي مرحلة الجمهورية: وفيها حكم العقل الذي لا تلغيه القوانين، ومرحلة السياسي، التي جنحت إلى حكم القانون مع الإبقاء على حلم الملك الفيلسوف، ومرحلة القوانين، حيث لا مناص من وضع القوانين لتحقيق العدالة.

الخاتمة

ممَّا سبق دراسته يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

1. يعتبر تقسيم أفلاطون للنفس إلى قوى ثلاث مختلفة؛ المدخل طبيعي للحديث عن الدولة ونشأتها وتطورها وتدهورها وما يجب أن تكون عليه.
2. جاءت الدولة المثالية عند أفلاطون إنكاراً ونقداً لما كانت عليه دولة المدينة في اليونان من نظم سياسية مستبدة وفاسدة وفوضوية.
3. أقامه أفلاطون جمهوريته على أساس قاعدة إخضاع الفرد للدولة إخضاعًا كاملاً، وإخضاع الدولة لأهداف مثالية عامة وثابتة.
4. إنَّ المحافظة على الدولة من الانهيار الأخلاقي والمعرفي والسياسي في الجمهورية لا يكون إلا بتحقق حكم الفلاسفة وإصلاح التربية والتعليم.
5. إنَّ الهدف من وجود النظام الطبقي في الجمهورية هو: إشباع الحاجات الطبيعية، وحماية الدولة من الفساد والفوضى في الداخل ومن العدو في الخارج، وحكم الدولة وفق مبدأ العدالة.
6. الدولة في الجمهورية هي منظمة تعليمية تربوية، فإذا صلح تعليم وتربية المواطنين، أصبحت الدولة كاملة وتستطيع مواجهة ما يعصف بها من مشاكل وتحديات.
7. إنَّ الهدف من الجمهورية هو الوصول إلى الإنسان الكامل الذي يحقق الدولة الفاضلة.

8. تعتبر دولة القوانين محاولة من أفلاطون للانتقال بالحاكم الفيلسوف من المثال إلى الواقع.

9. استبدال أفلاطون الحكام الفلاسفة بالحكام المشرعين في القوانين، ناتج عن إدراك أفلاطون أن القوانين وحدها مع كل ما يستلزم ذلك من مؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية قادرة على لجم السلطة ومنعها من تجاوز الحدود في الظلم والاستبداد.

10. إنَّ الهدف من القوانين هو الوصول إلى المشرع الذي يحقق الدولة العادلة.

11. لا نجد أي اختلاف عميق بين الجمهورية والقوانين إذا فهمنا الغاية التي كانت ترمي إليها كل من الدولتين. فغاية الجمهورية تحقيق (الدولة المثالية)، التي أساسها الفضيلة والعدالة، وغاية القوانين تحقيق (دولة الدستور) التي أساسها الضوابط، والعقوبات؛ والغاية السامية من إقامة هاتين الدولتين هي أن يعيش الإنسان في سعادة وخير دائمين؛ في دولة مستقرة ثابتة لا يصيبها تغير أو انحلال.

الهوامش:

(1) قالترز، أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، ترجمة لجنة دائرة المعارف الإسلامية: إبراهيم خورشيد، وعبد الحميد يونس، وحسن عثمان، ط 1، بيروت، لبنان، دار الكتاب اللبناني،1982، ص12.

(2) المرجع نفسه، ص ص 12- 13.

(3) المرجع نفسه، صص32- 33.

(4) محمد علي أبوريان، تاريخ الفكر الفلسفي من طاليس إلى أفلاطون، ج 1، ط5، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1972م، ص165.

(5) قالترز، أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، مرجع سابق، ص35.

(6)كانت (دولة المدينة) ذات مساحة جغرافية محدودة لا تتعدى– في أغلب الأحيان– المائة كيلو متر مربع، وفي إطار كل دولة من تلك الدول الإغريقية كانت ثمة مدينة كبيرة يستمد منها اسم الدولة، كما كان لكل منها– عادة– ميناء ومنطقة ريفية، وكانت كل مدينة دولة تأوي عدداً محدوداً من السكان يتركزون في المدينة العاصمة، أما الباقون فيعيشون في الريف ومنطقة الميناء. راجع في ذلك:- أحمد محمد وهبان، وآخرون، مدخل العلوم السياسية، د ط، مصر، الإسكندرية، دار النشر خوارزم، 2002م، ص 176.

(7) إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي: دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة، د ط، بيروت، الدار الجامعية، 1985م، ص ص 78-81.

(8)جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر الفلسفي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، د ط، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986م، ص37.

(9) محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي من طاليس إلى أفلاطون، مرجع سابق، ص163.

(10) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، ك 2، د ط، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ص ص 98- 99.

(11) قالتزر، أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، مرجع سابق، ص 72.

(12) فواد سواف تاتاركيفتش، الفلسفة اليونانية، ترجمة: محمد عثمان مكي العجيل، د ط، مصر، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2012م، ص183.

(13)ت . ز . لافين، البحث الفلسفي من سقراط إلى سارتر، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، ط1، مصر، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2012م، ص ص73- 74.

(14) عبد الرحمن بدوي، خلاصة الفكر الأوروبي، أفلاطون، ط3، مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1954، ص221.

(15) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الأول، محاورة الجمهورية، ترجمة شوقي داودتمراز، د ط،ك1، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994م،ص 174.

(16) المصدر نفس،ك4، ص 205.

(17)أحمد فؤاد الأهواني، فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، د ط، مصر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2007م، ص ص 79- 80.

(18) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الأول، محاورة الجمهورية، ك1،مصدر سابق،ص58.

(19) المصدر نفسه،ك1ص 59

(20) المصدر نفسه، ك 1ص 59.

(21) المصدر نفسه، ك 1ص65.

(22) المصدر نفسه، ك 1ص 65.

(23) أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون، ط 1،سورية، حلب، دار الكتاب العربي للنشر، 2010م، ص78.

(24) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: حسن جلال العروسي، ك 1، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1954م، ص 64.

(25) أفلاطون، محاورة الجمهورية، ترجمة ودراسة: فؤاد زكريا، د ط، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1985م، فقرة 37، ص 235.

(26) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الأول، محاورة الجمهورية ،ك4، مصدر سابق، ص 202.

(27) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، مصدر سابق، ص32.

(28) المصدر نفسه، ص 191.

(29) المصدر نفسه، ص202.

(30) المصدر نفسه، ص32.

(31) أحمد شمس الدين، أفلاطون سيرته وفلسفته،ط1،بيروت،لبنان،دار الكتب العلمية، 1990م، ص ص 143- 144.

(32) احمد المنياوي، جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص 79.

(33) أفلاطون، محاورة الجمهورية، ترجمة: فؤاد زكرية، فقرة 358 ،مرجع سابق، ص 215.

(34) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، مصدر سابق، ص 18.

(35) المصدر نفسه، ك 5، ص 244.

(36) المصدر نفسه، ص19.

(37) ألكسندر كواريه، مدخل لقراءة أفلاطون، ترجمة: عبد المجيد أبو النجا، د ط، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013م، ص149.

(38) المرجع نفسه، ص 164.

(39) أفلاطون، في الفضيلة، محاورة مينون، ترجمة وتقديم: عزت قرني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 م، ص129.

(40) أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص77.

(41) نقلاً عن مجدي السيد أحمد كيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون: دراسة مصدرية، ط2، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013م، ص332.

(42) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دت، صص44، 45.

(43) جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر الفلسفي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، ص41.

(44) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الأول، الجمهورية، ك 5، مصدر سابق، ص 262.

(45) مجدي كيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، مرجع سابق، ص ص319- 320- 321.

(46) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ط2، مصر، القاهرة، دار العالم العربي، 2009م، ص 136.

(47) مجدي كيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، مرجع سابق، ص331.

(48) عبد الرحمن بدوي، خلاصة الفكر الأوروبي، أفلاطون، مرجع سابق، ص223.

(49) المرجع نفسه، ص223.

(50) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، مصدر سابق، ص ص 30- 31.

(51)جان جاك شوفالييه، م تاريخ الفكر الفلسفي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، ص45.

(52) أفلاطون، الجمهورية ،ترجمة: حنا خباز، مصدر سابق، ص 30.

(53) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، ج1، ط1، ليبيا، طرابلس، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000م، ص 168.

(54)جان جاك شوفالييه، م تاريخ الفكر الفلسفي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، ص44.

(55) أفلاطون، الجمهورية، حنا خباز، مصدر سابق، ص 220.

(56) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الأول، الجمهورية،ك5، مصدر سابق، ص 233.

(57) ألكسندر كواريه، مدخل لقراءة أفلاطون، ترجمة: عبد المجيد أبوالنجا، مرجع سابق، ص ص 137- 138.

(58) أفلاطون، الجمهورية، حنا خباز، مصدر سابق ص39.

(59) أي- أف- ستون، محاكمة سقراط، ترجمة: نسيم مجلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012م،صص64، 65.

(60) المرجع نفسه، ص25.

(61) يوسف حامد الشين، الفلسفة المثالية- قراءة جديدة لنشأتها وتطورها وغايتها، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998م، ص319.

(62) أفلاطون، محاورة بروتاجوراس، ترجمها إلى الإنجليزية: بنيامين جويت، تعريب: محمد كمال الدين علي، مراجعة: محمد صقر خفاجة، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م، ص88.

(63) ولديورانت، قصة الحضارة من أفلاطون إلى جونديوي، ترجمة: فتح الله محمد المشعشع، ط6، بيروت، مكتبة المعارف، 1988م، ص 45.

(64) أفلاطون، الجمهورية، حنا خباز، مصدر سابق، ك 8، ص ص 338- 339.

(65) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الثاني، محاورة بولتيكوس، ترجمة:شوقيداودتمراز، مصدر سابق، ص ص 179- 180.

(66)جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر الفلسفي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، ص48.

(67)أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، ك8، مصدر سابق، ص345.

(68) المصدر نفسه، ص355.

(69) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي،ج1، مرجع سابق، ص175.

(70) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، مصدر سابق، ص362.

(71) أحمد شمس الدين، أفلاطون سيرته وفلسفته، مرجع سابق، ص 146- 147.

(72)جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر الفلسفي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، ص48.

(73)ماجد فخري، تاريخ الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون ، وبرقلس، ط1، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 1991، ص99.

(74) محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي من طاليس إلى أفلاطون، ج 1،مرجع سابق، ص 289.

(75) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المجلد الثاني، محاورة بولتيكوس، مصدر سابق، ص178.

(76) جيهان السيد سعد الدين شريف، المقومات الأساسية لفلسفة أفلاطون وأرسطو، دراسة تحليلية نقدية لمفهوم الضرورة، رسالة دكتوراه (غير منشورة) قسم الدراسات الفلسفية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2001م، ص72.

(77) عبد الرحمن بدوي، خلاصة الفكر الأوروبي، أفلاطون، مرجع سابق، ص232.

(78) أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة: لويس إسكندر، مراجعة: محمد سليم سالم، مصر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1966م، ص 199.

(79) جيهان السيد سعد الدين شريف، المقومات الأساسية لفلسفة أفلاطون وأرسطو، مرجع سابق،ص 84.

(80) جيمس فينيكان اليسوعي، أفلاطون سيرته- أثاره، ومذهبه الفلسفي، لبنان، بيروت، دار المشرق، ط1، 1991م، ص84.

(81) أفلاطون، القوانين، ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية: تيلور، نقله إلى العربية: محمد حسن ظاظا، د ط، ك 8، مصر، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1986م، ص 379.

(82) جورجسباين، تطور الفكر السياسي، مرجع سابق، ص84.

(83) جيهان السيد سعد الدين شريف، المقومات الأساسية لفلسفة أفلاطون وأرسطو، مرجع سابق،ص82.

(84) أفلاطون، القوانين، تيلور، ترجمة: محمد حسن ظاظا، مصدر سابق، ص 22.

(85) المصدر نفسه، ك6،ص 292.

(86) قالترز، أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، مرجع سابق، ص 94.

(87) أفلاطون، القوانين، تيلور، ترجمة: محمد حسن ظاظا، مصدر سابق،ص22.

(88) المصدر نفسه، ك4، ص 234.

(89) المصدر نفسه، ك4،ص.234.

(90) عبد الرحمن بدوي، خلاصة الفكر الأوروبي، أفلاطون، مرجع سابق، ص 227.

(91) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مرجع سابق،ص141.

(92) عبد الرحمن بدوي، خلاصة الفكر الأوروبي، أفلاطون، مرجع سابق، ص231.

(93) المرجع نفسه، ص ص 229- 230.

(94) قالتزر. أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، مرجع سابق، ص ص 95-96.

(95) جيهان السيد سعد الدين شريف، المقومات الأساسية لفلسفة أفلاطون وأرسطو، مرجع سابق، ص105.

(96) عبد الرحمن بدوي، أفلاطون، ص 230

(97) قالتزر، أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، مرجع سابق، ص 95.

(98) مجدي السيد أحمد كيلاني، التاريخ والأسطورة في محاورات أفلاطون، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012م،دط، ص654.

(99) أفلاطون، القوانين، تيلور، ترجمة: محمد حسن ظاظا، ك6، مصدر سابق، ص 296.

(100)Ebnstein (w): Great political thinkers, University oxford 1972, p.93

(101) أفلاطون، محاورات الدفاع، ترجمة: زكي نجيب محمود، مصر، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1966م، ص 56.

(102) قالتزر، أفلاطون تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، مرجع سابق، ص 98.

(103) مجدي السيد أحمد كيلاني، التاريخ والأسطورة في محاورات أفلاطون، مرجع سايق،ص656.

(104) جيهان السيد سعد الدين شريف، المقومات الأساسية لفلسفة أفلاطون وأرسطو، مرجع سابق، ص ص 76- 77- 78.

(105) المرجع نفسه، ص 78.

(106) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 142.